

صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد الإقليمي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

عدد مايو ٢٠١٠

أضواء على أهم الأحداث

تشهد بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تحسناً مستمراً في آفاقها الاقتصادية مع استمرار تعافي الاقتصاد العالمي، وإن كان تعافي الاقتصاد العالمي لا يزال هشاً. وفي عام ٢٠١٠، سوف يزداد زخم النمو في هذه المنطقة – التي تتألف من (١) البلدان المصدرة للنفط في "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" (MENAP)؛ و (٢) البلدان المستوردة للنفط في "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان"؛ و (٣) بلدان القوقاز وآسيا الوسطى (CCA) – ولكنه سيظل دون مستويات ما قبل الأزمة. ورغم التأثير المحدود الذي تعرضت له المنطقة بسبب أزمة دبي والأحداث التي بدأت تتكشف في اليونان، فإن إعادة تسعير الديون السيادية أمر لا يمكن استبعاده، مما يضيف على الآفاق المتوقعة طابع عدم اليقين.

وسوف تنصدر الأولويات في عام ٢٠١٠ معالجة التركة الناجمة عن أزمة الاقتصاد العالمي. فقد ظهرت أثناء الأزمة ضغوط تتعلق بالميزانيات العمومية لدى البنوك في بعض البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، ويتعين التوصل إلى حلول لمعالجتها بما يتناسب مع ظروف كل بلد معني. ونظراً لاستمرار ارتفاع البطالة في البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، فسوف تكون زيادة النمو وتحسين القدرة التنافسية على رأس الأولويات، إزاء خلفية التحسن الضعيف في الطلب الخارجي والمنافسة الشديدة من الأسواق الصاعدة الأخرى. وفي بلدان القوقاز وآسيا الوسطى، تُعطى الأولوية لمعالجة خلل الميزانيات العمومية المصرفية كشرط أساسي لتحسين أوضاع الائتمان.

البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: الخروج من الأزمة

أصبحت بلدان MENAP المصدرة للنفط بضرر بالغ في عام ٢٠٠٩. ففي أوائل ذلك العام، هبطت أسعار النفط الخام إلى ٤٠ دولاراً أمريكياً للبرميل، وانخفضت أسعار العقارات والأصول، ونضب التمويل الخارجي. وتراجعت فوائض الحسابات الجارية المجمعة للبلدان المصدرة للنفط إلى ٥٣ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٩، بعد ارتفاعها بأكثر من عشرة أضعاف في العقد السابق حتى وصلت إلى ٣٦٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٨. وتقلص إجمالي الناتج المحلي النفطي بمعدل ٤,٧% في عام ٢٠٠٩، لكن تأثير الأزمة كان مخففاً على القطاع غير النفطي الذي حقق معدل نمو قدره ٣,٦%، وذلك بفضل مضاعفة الإنفاق الحكومي وما قدمته البنوك المركزية من دعم للسيولة وضخ لرؤوس الأموال في القطاع المصرفي. وعلى وجه الإجمال، حققت هذه الاقتصادات نمواً بمعدل ١,٥% في عام ٢٠٠٩.

ومما ساعد التعافي في هذه البلدان استئناف تدفقات رؤوس الأموال الداخلة وعودة أسعار النفط الخام إلى الارتفاع حتى تجاوزت ٨٠ دولاراً أمريكياً للبرميل مع نهاية العام الماضي. وعاد التحسن المستمر في أوضاع الاحتياطيات الدولية – بحجم متوقع قدره ٤٦ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٠. ومن المتوقع يؤدي ارتفاع أسعار النفط وحجم الناتج إلى ارتفاع الصادرات النفطية بنسبة ٣١% لتصل إلى ٦٨٢ مليار دولار أمريكي، وزيادة فائض الحساب الجاري بأكثر من الضعف ليصل إلى ١٤٠ مليار

دولار أمريكي، وتعزيز النمو في إجمالي الناتج المحلي النفطي ليسجل ٤,٣% في عام ٢٠١٠. وإضافة إلى ذلك، تخطط حكومات متعددة للتوسع في الإنفاق – وأبرزها حكومة المملكة العربية السعودية. وسوف تواصل هذه الدفعة التنشيطية دورها الداعم لنشاط القطاع المحلي غير النفطي الذي يتوقع أن يحقق نمواً بمعدل ٤,١% في عام ٢٠١٠، وأن تستمر في نقل آثارها الإيجابية إلى الاقتصاد العالمي والبلدان المجاورة من خلال التبادل التجاري وتحويلات العاملين.

ويشكل الطلب القوي على النفط ركيزة لآفاق واعدة على المدى المتوسط. ففي عام ٢٠١١، يُتوقع أن تزداد قوة التعافي الاقتصادي، مع بلوغ النمو الكلي لإجمالي الناتج المحلي ٤,٥%. ورغم أن المتوقع أن يظل النمو أقل بكثير من مستويات ما قبل الأزمة، فمن الأرجح أن يكون نمواً قابلاً للاستمرار على المدى الطويل.

وهناك عقبة بارزة أمام تعافي الاقتصاد في كثير من البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، وهي تباطؤ الخدمات الائتمانية المتاحة للقطاع الخاص. ففي السنوات السابقة، كان النمو الائتماني القوي مدفوعاً بمستوى عالٍ من التمويل بالديون والتوسع في التمويل الخارجي وسرعة نمو الودائع والارتفاع الشديد في أسعار الأصول، وكلها تراجع خلال الأزمة مؤدياً إلى ضغوط كبيرة على الميزانيات العمومية المصرفية. ولإنعاش النشاط الائتماني، ينبغي أن تعمل البنوك على معالجة الخلل في ميزانياتها العمومية عن طريق إثبات الخسائر، كذلك ينبغي للحكومات دعم هذه الجهود، حسب مقتضى الحال، عن طريق فرض المزيد من الشفافية وتعزيز الوضوح على الجانب التنظيمي. وعلى المدى المتوسط، ينبغي تطوير أسواق سندات الدين وحقوق الملكية على المستوى المحلي لتوفير بدائل للتمويل المصرفي.

البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: استمرار التحسن ببطء

تتسم بلدان MENAP المستوردة للنفط بروابطها المالية والتجارية المحدودة، وقد كان انتشار الآثار الإيجابية للتوسعات المالية في بلدان MENAP المصدرة للنفط بمثابة عامل موازن لتأثير تباطؤ النشاط العالمي. وبالتالي، هبط معدل النمو الكلي بنسبة ضئيلة وحسب من ٥% في عام ٢٠٠٨ إلى ٣,٨% في عام ٢٠٠٩. ومع الارتداد الإيجابي الذي حققته التجارة منذ منتصف ٢٠٠٩ وبدء انتعاش الاستثمار والائتمان المصرفي، يُتوقع أن يسجل النمو ارتفاعاً هامشياً ليصل إلى ٤,١% في عام ٢٠١٠ و ٤,٨% في عام ٢٠١١. غير أن معدلات النمو هذه تظل أدنى من المتوسط في البلدان الصاعدة والنامية، والأهم من ذلك أنها لا تكفي لإيجاد فرص العمل اللازمة في منطقة يُتوقع أن يزداد سكانها الذين بلغوا سن العمل بمقدار الربع في العشر سنوات القادمة.

ولا يزال نمو الائتمان منخفضاً – حيث هبط إلى متوسط مرجح قدره ٢% في أكتوبر ٢٠٠٩ بعد أن بلغ حوالي ٢٠% قبل الأزمة. ولم تتضح بعد في معظم بلدان MENAP المستوردة للنفط عودة التدفقات الرأسمالية الوفيرة المشاهدة في غيرها من الاقتصادات الصاعدة. وهناك قيود على إمكانات النمو بقيادة الصادرات يفرضها استمرار ضعف الطلب الأوروبي وارتفاع أسعار الصرف والمنافسة من اقتصادات صاعدة أخرى، لا سيما في آسيا. وبالتالي، فإن تعزيز القدرة التنافسية لرفع معدلات النمو وإنشاء فرص العمل سيكون من التحديات الأساسية أمام المنطقة. ومما سيساعد في تحقيق هذا الهدف بذل جهود إضافية لكي تتوافر للاستثمار الأجنبي والمحلي بيئة أكثر مساندة لأنشطة الأعمال، وتحرير القطاع المالي، وتطوير أسواق رأس المال المحلية.

ويؤدي ارتفاع مستويات الدين في عدة بلدان إلى الحد من فرص التنشيط المالي الممكن. ونظرا للتضخم المرتفع نسبيا في معظم أنحاء المنطقة وبدء ارتفاع أسعار الفائدة في المنطقة وعلى المستوى الدولي، فإن فرصة القيام بتنشيط نقدي إضافي تظل محدودة للغاية في معظم الحالات.

القوقاز وآسيا الوسطى: تعافٍ ولبد

تأثرت بلدان القوقاز وآسيا الوسطى بهبوط النشاط الاقتصادي العالمي، وإن كانت السياسات المعاكسة لاتجاه الدورة الاقتصادية على المستويين المالي والنقدي وكذلك الدعم المقدم من المانحين قد نجحت في تعويض جانب من هذا الأثر. فمع الهبوط الحاد الذي سجلته الصادرات وتحويلات العاملين، لحقت أشد الأضرار بالبلدان المستوردة للطاقة – فسجلت أرمينيا أكبر هبوط في النمو من ٦,٨% في عام ٢٠٠٨ إلى -١٤% في ٢٠٠٩ مع تعثر الزواج السابق في أنشطة التشييد. وفي جورجيا، كان الانكماش البالغ ٤% أقل حدة نسبيا، الأمر الذي يرجع جزئيا إلى بدء التباطؤ الفعلي فيها منذ عام ٢٠٠٨. وفي جمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان، هبط النمو أيضا في عام ٢٠٠٩، لكنه ظل موجبا عند مستوى ٢% و ٣% على التوالي. وحققت البلدان المصدرة للطاقة في القوقاز وآسيا الوسطى نتائج أفضل، فلم ينخفض النمو فيها إلا بنسبة معتدلة – من ٦,٦% في ٢٠٠٨ إلى ٤,٧% في ٢٠٠٩ – لكنه كان أقل بكثير من المعدل المسجل في ٢٠٠٧ وقدره ١٢,٦%. أما كازاخستان فقد تأثرت تأثيرا ملحوظا باضطراب الأسواق المالية الدولية، حسبما يتبين من خروج ما قيمته ٥ مليارات دولار صافية من تدفقات رؤوس أموال الحافظة الخاصة منذ بداية الأزمة.

وتُلاحظ بوادر التعافي الاقتصادي في عموم بلدان القوقاز وآسيا الوسطى. فقد بدأ التحسن في الصادرات، ويبدو هبوط التحويلات متباطئا أو في تراجع مستمر، كما بدأت تدفقات رؤوس الأموال الداخلة تتحول إلى الموجب. وفي ضوء هذه التطورات، يُتوقع أن يرتفع النمو في بلدان القوقاز وآسيا الوسطى إلى ٤,٣% في عام ٢٠١٠. ويظل النمو أضعف نسبيا في البلدان المستوردة للطاقة، حيث يُتوقع أن يتراوح بين ٢ و ٤% على وجه التقريب. وتبدو قيود المالية العامة ملمحا بارزا في البلدان الأربعة المستوردة للطاقة، وسوف يتطلب الأمر دعما إضافيا من المانحين لمساعدة هذه البلدان على إيجاد الحيز المالي الكافي إذا ما تعثر التعافي الجاري. ومن المتوقع أن يسجل النمو أعلى معدلاته في البلدان المصدرة للطاقة، حيث يُتوقع أن تكون هذه المعدلات في حدود ٢ و ٣% في أذربيجان وكازاخستان و ٨% في أوزبكستان و ١٢% في تركمانستان.

ومن التحديات المشتركة بين معظم بلدان القوقاز وآسيا الوسطى ضرورة إنعاش النمو الائتماني المقدم للقطاع الخاص. فقد تأثرت النظم المصرفية في هذه البلدان بالأزمة العالمية، وحدث هبوط حاد في النمو الائتماني بل إنه تحول إلى السالب بالقيمة الحقيقية في بعضها، مقارنة بالزيادات الهائلة التي تراوحت بين ٤٠ و ٨٠% في الفترة التي سبقت وقوع الأزمة مباشرة. ويُنتظر أن يكون لسياسات استعادة النمو الائتماني دورا مساعدا للبنوك في معالجة الخلل القائم في ميزانياتها العمومية، وأن تضخ فيها السيولة ورأس المال في ظروف معينة حسب الاقتضاء. وعلى المدى المتوسط، يُنتظر أن تكون سياسات الاقتصاد الكلي والسلامة الاحترازية الكلية مشجعا لإلغاء الدولار – حيث كانت مستويات الدولار المرتفعة التي تراوحت بين ٤٠ و ٨٠% من أهم القنوات التي انتقلت من خلالها الأزمة العالمية إلى المنطقة – ومشجعا أيضا لإقامة أسواق محلية لسندات الدين تحقق مزيدا من التنوع في قاعدة التمويل المتاحة للبنوك.